

التقرير الإستراتيجي

في سبيل وعي إستراتيجي يضمن مصالح الأمة

نشرة تثقيفية دورية منشورات منظمة الطليعة العربية في تونس العدد 180 ديسمبر 2019

نهر النيل العظيم أمام أزماته الكبرى

نهر النيل

مصر

السودان

بحيرة تانا

النهر العظيم..
أمـام أزماتـه الكـبرى

لابـد من التنويـه بداية إلى أن تفاقـم أزمة المياه في العـالم ولاسيما في العقـود الأخيرة قد أثار قلقـاً كبيراً لدى معظم سـكان الأرض ففي تقرير للجنة هيئة الأمم المتحدة لتقييم الموارد المائية العذبة المتاحة في العالم خلال القرن الحالي إشارة إلى انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من المياه بلغ ٤٠٪ علـى مدى ٢٥ عاماً من القرن العشريـن وأعلن البنك الدولي عام ١٩٩٥ إن نقص المياه يهدد أكثر مـن ٨٠ دولة وأكدت دراسة نشرتها مجلة ساينس جور

نال الأمريكية أن سكان الأرض يستهلكون في الوقت الحاضر ٥٤٪ من مصادر المياه العذبة وأنه نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان ستصل احتياجاتهم من المياه العذبة المتجددة إلى ٧٠٪ من الموارد المتاحة حتى عام ٢٠٢٥.

وطبقاً لذلك يمكن القول إن قضية المياه باتت تتصدر القضايا ذات الاهتمام الوطني والدولي وقد توج هذا الاهتمام بالتوقيع على الاتفاقية التي تنظم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية عام ١٩٩٧ إذاً لم تعد المياه قضية وطنية أو إقليمية فحسب وإنما أصبحت قضية عالمية ترهق الجميع لما لها من أهمية في تطور وازدهار الأمم وخاصة مع ظاهرة الاحتباس الحراري والشح المائي الذي يواجه العالم وكل ذلك في غياب الإدارة الحديثة والمتكاملة وفي ظل الصراعات السياسية والإقليمية التي انعكست على الحقوق المائية المشتركة.(1)

إن المنطقة العربية رغم كل ما تتمتع به من نعم وخيرات إلا أنها تعاني من نقص واضح في مواردها المائية مشيرين إلى أن ٧٠ بالمئة من مصادرنا المائية تأتي من الخارج وموضحين أن المنطقة العربية رغم أنها تمثل ١٥ بالمئة من مساحة العالم إلا أن الأمطار لا تزيد على ٢ بالمئة من مواردها المائية الكلية كما أن مواردها المائية المتجددة لا تتجاوز نسبة١ بالمئة.

وبالفعل تزايدت المخاوف من ندرة المياه العربية إذ إن ١٩ دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي بينما تمثل المياه ناقوس الخطر الذي يدق بقوة على منطقتنا العربية وفي هذا البحث سلطنا الضوء على النهر العظيم نهر النيل أطول أنهار العالم قاطبة والأزمة الكبرى التي يمر بها جراء التنازع على اقتسام مياهه والتذرع بعدم كفايته لسد احتياجات دول حوضه العشرة فيما الحقيقة أن المستهدف من الأزمة الجديدة دولتا المصب العربيتان مصر والسودان في الوقت الذي تتزايد فيه فتن إسرائيل بين الدول الأفريقية لتحقق أطماعها القديمة في استجرار بعض مياه النيل إلى صحراء النقب واستقدام ملايين اليهود الجدد لإقامة إسرائيل التوراتية الكبرى والنقاط التي يتناولها البحث هي مكونات حوض النيل والاتفاقيات الدولية التي تحكم اقتسام الأنهار الكبرى ومنها نهر النيل ثم الأزمة الحالية والأطماع الإسرائيلية وكيفية التصدي لهذه الأزمة؟؟

١ - مكونات حوض النيل:

تمتد منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي بشكل طولي من منطقة البحيرات

العظمى الأفريقية الواقعة جنوبا عند خط الاستواء وشمالا حتى الساحل المصري المطل على البحر المتوسط، هذا، وتتكون هذه المنطقة من ١٠ كيانات سياسية، هي: مصر- السودان- إثيوبيا- أرتريا- أوغندا- كينيا- الكونغو الديمقراطية (زائير)- رواندا- بوروندي- وتنزانيا.

تتميز دول منطقة حوض النيل بتعدد مكوناتها السياسية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى تنوع خبراتها التاريخية والسياسية، وقد أدى هذا التنوع إلى تباين جدول أعمال كياناتها السياسية، فدول منطقة البحيرات الأفريقية العظمى (أوغندا- كينيا- تنزانيا- رواندا- بوروندي- الكونغو الديمقراطية) ظلت تشهد حالة مستفحلة من الحروب الداخلية، بما أثر سلبياً على استقرار جنوب السودان، وإضافة لذلك فقد ظلت إثيوبيا وارتريا أكثر ارتباطاً بصراعات منطقة القرن الأفريقي، وصراعاتها الداخلية والبينية، الأمر الذي أدى إلى التأثير على استقرار شرق السودان، أما مصر والسودان، فقد ظلا أكثر ارتباطا بقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي. في ضوء ذلك يمكن القول أن القرن الأفريقي هو المنطقة الأهم في أفريقيا بالنسبة للأمن القومي العربي نظرا لموقعه الجغرافي من الوطن العربي ووجوده ضمن شريانين مائيين حيويين هما البحر الأحمر ونهر النيل وإذا كان البحر الأحمر يعتبر نظرياً بحراً داخلياً عربياً إلا أن أكثر من ١٠٠٠كم من شواطئه الأفريقية التابعة لأريتريا وسيطرة أثيوبيا فعلياً على شواطئ جيبوتي واضطراب الأوضاع وفقدان السيطرة على شواطئ الصومال جعل من البحر الأحمر بؤرة خطر على الوطن العربي بدلاً من أن يكون عامل أمن وأمان وكذلك بالنسبة لنهر النيل فهو نهر عربي في مصبه ونهر غير عربي في منبعه ومن هنا يمكن أن تكون مياه النيل مرتعاً خصباً للأصابع الخارجية لإثارة التحريض والفتن بين الحين والآخر والتي قد تصل إلى حد نشوب الخلافات والنزاعات المرشحة للحروب بين دول المصب العربية مصر والسودان وبعض دول حوض النيل التي تشكل دول المنبع لنهر النيل.

يتكون حوض النيل من (١٠) دول كما أشرنا سابقاً وهي دولتا المصب مصر والسودان و(٨) دول معظمها في القرن الأفريقي وهي أريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وروندا وبوروندي والكونغو ويعتبر نهر النيل واحداً من أهم أنهار العالم من حيث مجراه الذي يبلغ ٦٦٧٠كم ومن حيث عبوره لعشر دول بمناخات متباينة

ومن حيث كمية الأمطار الهاطلة على حوضه والتي تبلغ ٢٠٠٠ مليار متر مكعب سنوياً ومن حيث عدد سكان حوضه البالغ ٣٠٠ مليون نسمة.[٢]

ويمكن تقسيم حوض النيل إلى ثلاثة أقسام:

- المنابع والروافد الاستوائية.(النيل الأبيض -بحيرة فيكتوريا).
- المنابع والروافد في الهضبة الإثيوبية.(النيل الأزرق -بحيرة تانا).
- مجرى نهر النيل في السودان ومصر. حتى البحر الأبيض المتوسط.

أ- منابع وروافد النيل الاستوائية:

تعتبر بحيرة فيكتوريا أهم منابع النيل الأبيض وهي تقع في قلب الهضبة الاستوائية الغزيرة الأمطار ويعلو سطحها عن سطح البحر ١١٣٥م الأمر الذي يساعد في دفق المياه إلى البحر بطول يزيد على ٦٧٠٠كم كما تعتبر بحيرة فيكتوريا من أكبر بحيرات العالم حيث تبلغ مساحتها ٦٩٠٠٠ مربع وفيها حوالي ٣٠٠٠ جزيرة وأعمق نقطة فيها ٨٠ م وتتشاطأ مع ثلاث دول هي كينيا وأوغندة وتنزانيا يبلغ معدل الأمطار الهاطلة على البحيرة ١٥٠٠مم سنويا وتبلغ كمية المياه الداخلة إلى البحيرة ١١٨ مليار متر مكعب في العام تفقد منها ٨٤,٥ مليار متر مكعب نتيجة التبخر وأهم الأنهار التي تغذي فيكتوريا هي نهر كاجيرا بطول ٦٧٠كم وبحيرة كيوجا ومساحتها ٧٥٠٠كم مربع ويخرج من البحيرة نيل فيكتوريا الذي يتجه شمالاً منحدراً عبر شلالات وجزر مارا ومتغذياً من بحيرات عديدة في طريقه وهي بحيرة البرت ومساحتها ٥٧٠٠كم وبحيرة جورج وإدوارد التي تبلغ مساحتها ١٢٠٠كم مربع ثم يرفد نيل فيكتوريا أي النيل الأبيض نهر بحر الغزال الذي يبلغ صرفه السنوي ١١,٨مليار متر مكعب وتصب في حوضه ستة أنهر هي: نهر العرب- نهر اللول- نهر ينجو- نهر الجور- نهر التونج- نهر أوباي ويرفده أيضاً بحر الجبل الذي يبلغ صرفه السنوي ٣٢,٢ مليار متر مكعب سنويا ويلتقي النيل الأبيض بنهر السوباط الغزير القادم من إثيوبيا[٣] الذي سيأتي ذكره لاحقا.

وأطلق على النيل المنحدر من بحيرة فيكتوريا النيل الأبيض نظراً لكثرة شلالاته بعد خروجه من البحيرة وتشكل الزبد الأبيض في مجراه لعشرات الكيلو مترات.

ب- المنابع والروافد في الهضبة الاثيوبية:

تعتبر بحيرة تانا أهم منابع النيل الأزرق وهي تقع قريبا من الحافة الغربية للهضبة

الإثيوبية وتعلو عن سطح البحر ١٨٤٠م وهي أعلى من فكتوريا بأكثر من ٧٠٠م ومساحتها نحو ٣٩٦٠ كم مربع وينحدر في البحيرة عددٌ من الأنهار والمسيلات ويقدر صرف البحيرة السنوي حوالي ٣،٨٥ مليار متر مكعب ويخرج النيل الأزرق من بحيرة تانا نظيفا لأن الرواسب تبقى في البحيرة ولذلك أطلق عليه النيل الأزرق لصفاء مائه ويتغذ ى في طريقه بالروافد فيصل إيراده السنوي إلى أكثر من ٥٠،٢٥ مليار م مكعب في العام ويشكل نهر عطبرة الذي ينبع من المرتفعات الإثيوبية ويصب في مجرى النهر شمال الخرطوم أهم الروافد حيث يقدر تصريفه السنوي بحوالي ١١،٨٤ م مكعب سنوياً[٤] أما نهر السوباط المشار إليه آنفاً فينبع أيضاً من الهضبة الإثيوبية ولكنه يصب في النيل الأبيض جنوب مدينة ملكال جنوبي السودان بإيراد سنوي يقدر ب ١٨مليار متر مكعب ويمكن القول إن معظم مياه النيل الأبيض والأزرق بعد دخولهما إلى الأراضي السودانية تأتي من الحبشة وتشكل مياه النيل الأزرق ٨٥٪ من مجموع مياه النيل لأن مياه النيل الأبيض تتعرض للتبخر الشديد بسبب تشكل المستنقعات الواسعة في مجراه وتوسعه إلى أكثر من ألفي متر في بعض الأماكن.

ج- مجرى النهر في السودان ومصر:

يبدأ مجرى النهر بالتوحد بعد التقاء النيل الأبيض بالأزرق في منطقة المقرن بالخرطوم التي تكاد أن تتوسط نهر النيل من منابعه الاستوائية إلى مصبه في البحر الأبيض المتوسط والأمر الهام أنه على امتداد المسافة من المنبع إلى المصب يلقي النهر ما يحمله من رمال وطين ويشكل حوضا رسوبيا تتباين خصوبته بحسب اتساع وضيق مجرى النهر حيث تظهر أكثر ما تظهر فيما وراء أسوان التي تبعد عن الخرطوم ١٨٨٥كم أي حوض النيل في مصر ولاسيما دلتا النيل قبل وصوله إلى الإسكندرية والشلالات التي تعترض نهر النيل من الخرطوم إلى السودان تبلغ ستة شلالات هي: شلال السبلوقة (السادس) وشلال العبيدية (الخامس) شلال منطقة مروي (الرابع) وشلال منطقة أبي فاطمة (الثالث) شلال منطقة سرس (الثاني) شلال منطقة أسوان وهو الشلال (الأول) ويجري النيل بعد أسوان ١٢٠٠ كم إلى مصبه من دون أية عوائق كما لاتوجد أية روافد تذكر سوى نهر عطبرة القادم من الهضبة الإثيوبية[٥] وبالمحصلة فإن مصر والسودان لايرفدان النيل بأي رافد سوى

السيول الموسمية التي تكثر في السودان وتتضاءل في مصر ولهذا دلالاته في ممارسة الضغوط المائية على مصر والسودان وخلق الأزمات بين الحين والآخر ووضع مصر في دائرة القلق الدائم لاعتمادها الكلي على المياه القادمة من خارج حدودها.

٢ - مياه النيل والاتفاقيات الدولية:

صاغ الفقه الدولي عددا من النظريات التي تنظم استخدام مياه الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة منذ أكثر من قرنين حيث ظهرت نظرية السيادة الإقليمية عام ١٨٩٥ التي تعني حق دولة منبع النهر الدولي بالتصرف بكامل مياه النهر الذي ينبع من أراضيها وبصورة مطلقة دون أي اعتبار لحقوق الدول الأخرى التي يمر بها النهر وسميت هذه النظرية التي تقوم على حق سيادة الدولة على كامل أراضيها وثرواتها دون أن ينازعها أحد باسم مبدأ هارمون نسبة إلى الامريكي هارمون(٦) لكن هذه النظرية لاقت الرفض التام داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها حيث ظهرت على أثرها مباشرة نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة التي تعني حقوق جميع الدول بمياه الأنهار التي تجري في أراضيها ولايحق لدول المنابع أن تتصرف بأي تصرف يؤثر على الجريان الطبيعي لمياه النهر دون الرجوع إلى دول المجرى والمصب للنهر العابر ويبدو أن اتفاقية عام ١٩٢٩ بشأن مياه النيل التي سنذكرها لاحقاً تقوم على هذه النظرية ثم ظهرت عدة نظريات أخرى حاولت أن توفق بين النظريتين السابقتين هي نظرية الوحدة الإقليمية المحدودة ونظرية السيادة الإقليمية المقيدة ونظرية وحدة المصالح وما يهمنا في هذا السياق هو اتفاقية عام ١٩٢٩ الناظمة لاستخدام مياه النيل في دول المصب مصر والسودان وكذلك الاتفاقية اللاحقة عام ١٩٥٩. والجدير بالذكر فقد تضمنت اتفاقية عام ١٩٢٩ تقسيم المياه بين مصر والسودان بنسبة ١/١٢ فحصلت مصر على حصة مقدارها٤٨ مليار متر مكعب بينما حصل السودان على ٤ مليارات متر مكعب باعتبار أن الإيراد السنوي للنيل في أسوان ٨٤ مليار متر مكعب يتبخر منها ويهدر في البحر ٢٢ مليار فيبقى ما مقداره ٥٢ مليار توزع كما أسلفنا بين البلدين. ثم جاءت اتفاقية عام ١٩٥٩ بعد احتجاج ومطالبة من السودان وبعد استنفاد حصته وفقا لاتفاقية ١٩٢٩حيث أصبحت حصة السودان ١٤,٥مليار متر مكعب وحصة مصر ٥٢,٥ مليار متر مكعب(٧) وأما الاتفاقيات مع دول المنبع فقد كانت موضع اهتمام بريطانيا

باعتبارها تستعمر مصر وعدد من الدول الأفريقية وكانت مهتمة بوصول مياه النيل إلى مصر دون أي نقص في الحقوق التاريخية فمنذ عام ١٨٩١ أبرمت الاتفاقيات وتبادلت المذكرات مع الدول ذات النفوذ شرق ووسط أفريقيا مثل إيطاليا وبلجيكا والإمبراطورية الإثيوبية لضمان تدفق مياه النيل بشكل طبيعي إلى مصر بل وإعطاء مصر حق الرقابة على النيل في السودان وباقي البلدان الواقعة تحت النفوذ البريطاني وخاصة الدول الواقعة حول البحيرات العظمى مثل أوغندا وتنزانيا وكينيا. ووقعت بريطانيا في ذاك الوقت اتفاقا مع إثيوبيا بشأن بحيرة تانا والنيل الأزرق ووقعت مع بلجيكا مايخص روافد النيل في الكونغو ورواندا وبورندي والاعتراضات التي تسوقها دول المنبع بعد توقيعها على اتفاقية عينتيبي في الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٠ تدور حول محور رئيسي يقوم على أن الاتفاقيات وقعت في العهود الاستعمارية ولاقيمة لها ولاتعترف بها هذه الدول بعد استقلالها.

٣- الأزمة بين دول المنبع ودول المصب (الأسباب المعلنة والمخفية):

هناك جملة من العوامل جعلت أزمة مياه النيل تطل برأسها بين الحين والآخر فاسحة في المجال لنشوب خلافات ثنائية تمَّ السيطرة عليها واحتواؤها سابقا إلى أن برزت الأزمة الأخيرة التي أخذت شكلاً حاداً وخاصة بعد أن تحولت إلى طرفين هما دول المنبع ودول المصب فدول المنبع تطالب بإلغاء الاتفاقيات السابقة واعتبارها باطلة لأنها تمت في العهد الاستعماري وأصبحت من الماضي وزادت حاجة بلدان المنبع إلى المياه من أجل مشاريع التنمية وأضحى ملحاً اقتسام مياه النيل على أسس جديدة تختلف جذرياً عن المبادئ التاريخية السابقة ولذلك يعتبر بعضهم أن الأزمة هي بسبب عدم عدالة توزيع المياه المتاحة بين جميع الأطراف المتشاطئة بينما يعزوها بعضهم الأخر إلى زيادة الطلب وقلة العرض في مياه النيل ولكن هناك من يشير إلى أسباب خفية تتعلق بتأسيس مياه النيل واستغلالها لأغراض وغايات سياسية وبحسب ذلك نجمل أسباب الأزمة إلى أسباب معلنة وأسباب مخفية على النحو التالي:

١- الأسباب المعلنة:

كما أشرنا سابقا تدعي دول المنابع أنها لاتأخذ استحقاقها بشكل عادل ومنصف من مياه النيل التي تنبع من أراضيها وأن المستفيد الأكبر من معظم مياه النهر هما دولتا المصب مصر والسودان وأن الاتفاقيات السابقة أكل الدهر عليها وشرب وهي من

صنع الـدول المستعمرة وخاصـة بريطانيا التـي كان مـن مصلحتها تعزيـز زراعات لصالحها ولاسيمـا زراعة القطن في مصر والسـودان لتشغيل مصانع نسيجها المتعددة في المـدن الإنكليزية وتذكر تلـك الدول أن مصر لوحدها تستغل أكثر من ٩٠٪ من مياه النيل.

ومـن جهة أخرى يشير الخـبراء إلى أن الأزمـة في جوهرهـا تعـود إلى الخلل في معادلة العرض والطلـب لأن نهر النيل من الأنهار الضعيفـة التدفق وأن الفاقد المائي كبير جدا ففي العالم ٢٧٠ نهراً دولياً تتدفق مياه كل منها عبر دولتين أو أكثر وفي أفريقيا وحدها٥٦ نهرا دوليا مشتركا وأما نهر النيل فهـو أطول أنهار العـالم وتهطل على مجراه أمطار غزيرة تبلـغ ٢٠٠٠ مليار متر مكعب لكن عبوره بمناخات مختلفة بدد هذا الثراء المائـي الهائل وجعل النيل مـن أقل الأنهار العالمية دفقا مائيا حيث يبلغ دفقه ٧٪ فقط مـن الهاطل الضخـم وبلـغ متوسط دفقه في أسوان محسوبا من عـام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٥٩ فقط ٨٤ مليار مـتر مكعب تتوزعها مصر والسودان بنسبة ٣/١ بموجب اتفاقية عام ١٩٥٩ التي لاتعترف بها دول المنابع ولا تعتبرها ملزمة لها فالعرض الحالي للنهر ٨٤ مليار تتقاسمها مصر والسودان بينما الطلب الكلي لدول الحوض يبلغ ١٣٦،٤٠ مليار متر مكعب أي إن هناك عجز في مياه النهر يبلغ ٥٢،٤٠ مليـار مـتر مكعب فمـن أين يمكن توفير هذه المياه الإضافية لسد الاحتياجات الحالية والاستعداد للاحتياجات المستقبلية؟ ويعتبر خبراء الميـاه أن أسباب الأزمة تكمن في هذه النقطـة وأن الحلول تأتي من زيادة العرض لميـاه النيل من خلال الترشيد وبناء السدود لحصـد الأمطار التي تذهب سدى على طول مجرى النهر البالغ أكثر من٦٧٦٠ كم.(٨)

٢- الأسباب المخفية:

على الرغم من وجاهة الأسباب المعلنة إلا أن هنـاك (وراء الأكمة ما وراؤها) فالمسألة ليست عدم عدالة التوزيـع بين دول المنابع والمصـب وليست الخلل في العرض والطلب وإنما هناك مصالح لدول خارجية في حوض النيل تسعى لتسييس مشكلة المياه وزرع الفتن بين دوله عبر زعزعـة الاستقرار الذي ساد طيلة عشرات السنين حول مياه النيل لأن دول المنابع مكتفية إلى حد كبير بالأمطار الغزيرة التي تهطـل في أراضيها بينما دولتا المصب تفتقران إلى الأمطار الكافية ولاسيما مصر ولذلك تقـوم الحياة فيها علـى مياه النهر فالحقيقة التي نطق بها المؤرخ هيرودوت أن مصر هبة النيل هـي حقيقة ثابتة فالأسباب

تكمن في ممارسة الضغوط على مصر والسودان وابتزازهما من خلال قضية مياه النيل وتطويعهما ليس تحت المظلة الأمريكية وإنما تحت مظلة إسرائيل التي أضحى لها أجندة واسعة الطيف في الدول الأفريقية ولاسيما دول القرن الأفريقي ويظهر ذلك في نشاطاتها الواسعة ونفوذها في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وحضورها بقوة في البحر الأحمر وقد استطاعت أن تدفع أثيوبيا للاجتياح العسكري للصومال بدعم أمريكي وحرضت إسرائيل أديس أبابا أثناء زيارة وزير خارجيتها ليبرمان الأخيرة إلى إثيوبيا لكي تدعو دول المنابع للتوقيع على إتفاقية اقتسام مياه النبل وفعلا وقعت لأول مرة خمس دول من ثمانية من دول حوض النيل اتفاقية عينتيبي التي فتحت أزمة مياه النيل على مصراعيها ورغم تحرك مصر التي استشعرت الخطر لتطويق الاتفاقية فإن الأزمة لاتزال في بدايتها ومرشحة للتفاقم.

٤- الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل وزرع الفتن:

الأطماع الإسرائيلية بالمياه العربية قديمة قدم التفكير بإقامة الكيان الصهيوني وقد عمل الصهاينة منذ البداية على تأمين المياه لتحقيق أطماعهم الرامية إلى جلب ملايين اليهود من أرجاء العالم وتوطينهم في فلسطين والرسالة التي كتبها حاييم وايزمن الذي أصبح أول رئيس لإسرائيل إلى رئيس وزراء بريطانيا في ذاك الوقت ديفيد لويد جورج توضح إلى حد بعيد أهمية المياه في الاستراتيجية الصهيونية وكذلك رسالته الثانية إلى مؤتمر السلام في باريس الذي تلا الحرب العالية الأولى حيث وصف بشكل مفصل أطماع إسرائيل في المياه العربية التي تتضمن منابع نهر الأردن ونهر الليطاني واليرموك وأما مياه النيل فقد حاول هيرتزل إقناع الحكومة المصرية بتأجير سيناء لليهود لمدة ٩٩ عاما ورفدها صحراء النقب بمياه النيل وهذا مارفضته الحكومة المصرية آنذاك.(٩)

وبالنسبة للتغلغل الإسرائيلي في حوض النيل فقد ركزت إسرائيل على جنوب السودان وعملت على إذكاء نار الحرب بين الشمال والجنوب بهدف وضع أصابعها على الدولة التي يمكن أن تتشكل في الجنوب وتأخذ حصة من مياه النيل حتى أن الإسرائيلي موشي فرجي في كتابه يشير إلى أن إسرائيل كانت تدفع مرتبات قادة وضباط جيش تحرير السودان وقدرت مجلة معرخوت العسكرية أن مجموع ماقدمته إسرائيل لجيش تحرير الجنوب ٥٠٠ مليون دولار قامت الولايات المتحدة بتغطية الجزء الأكبر منه

كما أن إسرائيل أقنعت الجنوبيين بتعطيل تنفيذ قناة جون قلي في أعالي النيل التي كانت ستزيد تدفق مياه النيل إلى مصر وتنعش المشاريع في الشمال المصري وقالت إسرائيل إن الجنوبيين أولى بتلك المياه من غيرهم وعندما ظهر النفط في جنوب السودان في منتصف الثمانينات أوفدت واحدا من أكبر خبرائها هو ايلياهو لون فسكي الذي قدر احتمالاته بسبعة مليارات برميل ونتيجة ذلك شرع الجنوبيون في المطالبة بحصتهم وعارضوا إنشاء مصفاة كوستي للنفط في الشمال ولم تترك إسرائيل أزمة دارفور دون تدخل سافر وأعلن عبد الواحد نور أحد قادة المجموعات الانفصالية عن افتتاح مكتب لمجموعته في إسرائيل بهدف إقامة علاقة مباشرة معها.[10]

نعود إلى مياه النيل حيث كشف هرتزل أنه يجب سحب المياه لإرواء صحراء النقب وذلك عبر حفر أنفاق تحت قناة السويس وتحلم إسرائيل أن تصل القنوات الواردة من النيل بمياه نهر الأردن وهكذا تكتمل سرقة إسرائيل للمياه العربية فهي تسرق مياه الري من الأردن ومياه مزارع الفلسطينيين في الأرض المحتلة وتسعى إلى سرقة مياه الليطاني من جنوب لبنان وتريد أن تحصل من مصر في إطار تسوية سياسية أو مساومة لكي يكون لها حقاً مكتسباً في المياه المصرية وفعلاً فقد صرح السادات يوم ٦ أيلول ١٩٧٩ أثناء زيارته لإسرائيل أن صحراء النقب ستستفيد من مياه النيل كما صرح يوم ١٦ كانون أول ١٩٧٩ أنه قد أمر بدراسة توصيل مياه النيل إلى القدس من خلال حفر ترعة السلام وتستمر المحاولات الإسرائيلية من نهاية النيل إلى أعاليه أي في دولة المصب مصر لتنتقل هذه المرة في الالتفاف عبر المنابع فتقوم بإرسال الخبراء لإقامة مشاريع في إثيوبيا وأوغندا تستنزف ٧ مليارات متر مكعب أو ٢٠٪ من وارد النيل إلى مصر.[11]

لذلك يمكن القول إن أطماع إسرائيل في مياه النيل جزء من أطماعها في المياه العربية فشعار إسرائيل المعلق فوق الكنيست هو حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل والعلم الإسرائيلي يرمز إلى هذا الشعار فالكيان الصهيوني قائم عمليا على اغتصاب الأرض العربية وسرقة المياه العربية وفيما يتعلق بمياه النيل فالمحاولات لم تتوقف بعد أن أتمت إلى حد كبير سرقة المياه العربية في فلسطين وماحولها ويتجه اهتمامها حالياً ومستقبلاً نحو مياه النيل التي تعتبر وصوله إليها المرحلة الأهم في تحقيق الحلم الأسطوري التوراتي بإقامة إسرائيل الكبرى

التـــي تستوعب أكثر مـــن ١٥ مليون يهودي وهذا الحلم الخـــرافي لايتحقق إلا بوصول ميـــاه النيل إلى قلب فلسطين المحتلة ولذلك تكثـــف إسرائيل كل جهودها وبشتى الوسائل للوصول إلى هذا الهـــدف فنراها تسعى في الاتجاهات التالية:

١- الضغـــط علـــى مصـــر مـــن خلال اتفاقيات كامب ديفيد لتنفيذ وعود السادات بـــإرواء صحـــراء النقب والقدســـ من مياه النيـــل وربط القنوات الواردة من النيل بنهر الأردن وهناك عشرات الأبحاث والدراسات والمخططات التـــي تقبع بـــالأدراج وتنتظر التنفيذ لجر مياه النيل إلى داخل إسرائيل.

٢- توثيـــق العلاقـــة مـــع إثيوبيا في كل المجـــالات وإغراؤها بإقامـــة السدود على النيـــل الأزرق بمساعدات البنـــوك الدولية التـــي تتمتع إسرائيل فيهـــا بنفوذ قوي جدا ولاسيمـــا أن إثيوبيـــا تدفـــع ٧٠٪ من مياه النيل إلى مصر وقـــد لاقت لها آذناً صاغية في أديـــس أبابـــا في كل ماتريـــده وبرز هذا منذ عهـــد منغستو مريم حتـــى إنها أقنعت أوساط كبيرة مـــن الشعب الإثيوبي أنهم من سلالة الملك سليمـــان بن داوود واستطاعت أن توجه السياســـة الإثيوبية بالاتجاه الذي يخدمهـــا في القرن الأفريقي وحوض النيل.

في توسيـــع نفوذهـــا في منطقـــة البحيرات العظمـــى وخاصة الـــدول المحيطة ببحيرة فيكتوريا التـــي تشكل ٣٠٪ من المياه الواردة إلى مصـــر وقد ركزت على جمهورية أوغندا منذ البدايـــة باعتبارها تسيطر على القسم الأكبر مـــن بحيرة فيكتوريـــا وكانت أوغندا كمـــا هو معروف تاريخيـــاً إحدى الخيارات لإقامة إسرائيل قبـــل أن يستقر القرار على فلسطين وتمكنـــت إسرائيل قبل خلافها مع رئيســـ أوغندا السابق لهـــا أكبر المراكز في عمـــوم أفريقيا وتقـــدم الآن أوسع العروض للحكومـــة الأوغندية لإقامة أضخم مشاريع الـــري في القارة الأفريقية تسعى بكل السبل لفصـــل جنوب الســـودان عن شمالـــه أملاً بجنـــي ثمار المساعدات التـــي قدمتها أثناء الحـــرب الأهلية بين الشمال والجنوب وهي تنتظـــر بفارغ الصبر موعـــد الاستفتاء على حق تقرير المصير عام ٢٠١١ حسب اتفاقية نيفاشـــا وتأمل إذا مـــا انفصل الجنوب عن الشمال وقامت دولة الانفصال الجنوبية أن تأتمر هذه الدولة بأمرهـــا نظراً للعلاقات التاريخيـــة مـــع الحركـــة الشعبيـــة وبذلك تستطيـــع أن تدفع حكومـــة الجنوب لأخذ حصتهـــا من ميـــاه النيل وبيعهـــا لإسرائيل وتدويـــل مياه النيل وجعل إسرائيل جزءاً من دول حوض النيل.

إن الوصول إلى مياه النيل يقع على رأس أولويـات أي حكومـة إسرائيليـة وإسرائيل تكشـف محاولاتهـا مـع الأوسـاط الغربية والمصـارف والمؤسسـات الماليـة الدوليـة لتحويل مياه النيل سلعة تباع وتشترى ويكون لها بورصة وسوق للعرض والطلب وبذلك يفتح المجـال لإسرائيل لشـراء حاجتها من المياه وهي بحاجة ماسـة إلى ذلك لسنوات طويلة مـن أجل تنفيذ خططها في استقدام أعداد غفيرة من المهاجرين الجدد.

٥- مصر والسودان وآفاق مواجهة أزمة مياه النيل:

لابد قبـل تحديد سبـل مواجهة مصر والسـودان للأزمـة الناشئـة جـراء توقيع خمسـ دول علـى اتفاقيـة عينتيبـي أن نستعرض الظـروف السياسية التي تمر بها بلدان حوض النيل والمستقبل الذي ينتظرها وهنا تشير المعطيـات والوقائع الجارية إلى أن منطقـة حوض النيل قـد أصبحت على مفـترق الطرق، إزاء ثلاثة خيـارات، الأول هو تحسن الأوضاع وتحقيق الاستقرار، وهو احتمـال ضعيف، إن لم يكـن ضعيف للغاية، والثاني استمرار الوضع المتوتر غير المستقر الحـالي، وهو احتمال ممكـن، والثالث، هو تدهـور الأوضاع بوتائر عاليـة باتجاه نفق الصراعات والمواجهات المرتفعة الشدة، وهو الأكثر احتمالا على ضوء المؤشرات الحالية.

إن الأزمـة التـي عـلا ضجيجهـا مع توقيع اتفاقية عينتيبـي ليست أزمة عابرة كمـا يتصور بعضهم وهـي تستهدف مصر بالدرجة الأولى والسودان بدرجة أقل فالأمر برمته يتعلق بمصـر فماذا أعدت مصر من عـدة لمواجهة هكذا أزمة فيها حياة ومصير ومستقبل مصر؟؟؟

بالنسبة لمصر، سوف يرتبط الوضع المائي أي استمرارية تدفق مياه النيل بالشكل المعتاد بالتطورات الجاريـة في العديد من الملفات والتـي من أهمها على الإطلاق ملف تراجع قـوة الدولـة المصرية، وتحديدا مـا يتعلق بضعف قدراتهـا الاقتصاديـة والسياسية والعسكرية والدبلوماسية، فمصر وإن كانت بعيـدة نسبيا عن منطقـة القرن الأفريقي، ومنطقة البحـيرات العظمى، فإن تداعيات انكشاف القـدرات المصرية، سـوف تنتقل عدواها بـكل سهولة إلى السـودان، والذي سوف يلعـب دور «المقسم» الذي تتوزع عبره ضغوط ومفاعيل الأزمات المصرية إلى بقية مناطق حوض النيـل، وفي هذا الخصوص نشـير على سبيل المثـال لا الحصر، إلى أن ابتعـاد الدبلوماسيـة المصريـة عن مجالها الحيوي المتمثل في دول منطقة حوض النيل،

وما ترتب على ذلك من انشغال الدبلوماسية المصرية، بملفات التعاون مع أميركا وإسرائيل في قضايا الصراع الشرق أوسطي، وهو ابتعاد أدى إلى حدوث ظاهرة فراغ القوة الدبلوماسية المصرية في مناطق حوض النيل، وهو الفراغ الذي سعى الإسرائيليون إلى ملئه، وبالفعل فقد زار وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان دول منابع نهر النيل برفقة كبار رجال الأعمال الإسرائيليين إضافة إلى الخبراء العسكريين الإسرائيليين واستطاع أن يوقع اتفاقيات تعاون اقتصادي وعسكري مع كل من إثيوبيا (التي توجد بها بحيرة تانا التي ينبع منها نهر النيل الأزرق الذي يغذي ٧٠٪ مياه النيل التي تدخل إلى مصر)، ومع أوغندا التي توجد بها بحيرة فيكتوريا التي تغذي نهر النيل الأبيض والذي يغذي ٣٠٪ من مياه النيل التي تدخل الأراضي المصرية.

تشير المعلومات والتقارير إلى أن دول حوض النيل ما عدا مصر والسودان قد عقدت اتفاقا كونت بموجبه ما أطلقت عليه مفوضية نهر النيل، الأمر الذي أربك كل حسابات الحكومة المصرية الحالية، والتي وبكل أسف ما زالت أكثر إصراراً على رفض التفاوض والتفاهم مع دول حوض النيل. وعلى ما يبدو فإن القاهرة سوف تحاول التفاهم مع الأميركيين والإسرائيليين لجهة القيام بالضغط على دول حوض النيل الأفريقية لكي تتراجع، ولكن، وعلى غرار المثل القائل «من جرب المجرب فإن عقله مخرب» فإن السياسة الخارجية المصرية سوف لن تحصل على أي نتيجة إيجابية من محور واشنطن-تل أبيب، وذلك لسبب بسيط يفهمه الجميع، وهو: أن المستهدف بمشاكل ملف مياه النيل هو مصر نفسها، ولا أحد غيرها، فكل دول حوض النيل بما في ذلك السودان تتمتع بهطول الأمطار الغزيرة التي تكفي لتلبية حاجاتها، إلا مصر فهي هبة النيل، والتي مازالت حكوماتها تراهن على التعاون مع نتنياهو وأفيغدور ليبرمان كوسيلة لتأمين وضمان تدفق مياه النيل القادمة من إثيوبيا (التي تقوم حاليا بدور إسرائيل القرن الأفريقي) وأوغندا (التي تقوم حالياً بدور إسرائيل منطقة البحيرات العظمى الأفريقية) لمصر.

وخلاصة القول إن الخطر يتجدد اليوم على مصر أولا وعلى السودان ثانيا بإثارة الموضوع والتوقيع على اتفاقية اقتسام مياه النيل بين خمس من دول المنبع وهذا الخطر في بدايته ومرشح للتفاقم في المدى المنظور وخاصة إذا علمنا أن إسرائيل دخلت على الخط منذ زمن بعيد فحققت

وجوداً مرئياً وغير مرئـــي مع كثير من دول الحوض وتمكنت مـــن خلاله أن تبني شبكة من العلاقـــات الاقتصادية والسياسية تمثل أشد المخاطر على الأمن القومي العربي ليس فقط في أطماعها المباشرة بمياه النيل وإنما بوجودها الفعـــال في المؤسسات والصناديق الدولية ذات الصلة بمشروعات دول الحوض التنموية اقتصادياً وزراعياً.

المراجع

١- د.محمود أبو زيد- المياه مصدر التوتر في القرن ٢١ مركز الأهرام للترجمة والنشر- القاهرة ١٩٩٨ص ١٠.

٢- عبد العزيز خالد- مياه النيل حسابات الأرض والسياسة-الخرطوم ٢٠٠٧ ص /و.

٣- د.محمد عوض محمد- نهر النيل ٢٠٠٦ ص٣٨-٣٩.

٤- د.محمد عوض محمد- المرجع السابق نفسه ص ٨٠- ٨٢.

٥- د.محمد عوض محمد- المرجع السابق نفسه ص ١٠٨- ١١٠.

٦- د.صلاح الدين عامر-النظام القانوني للأنهار الدولية- القاهرة ٢٠٠١- ص ١٦.

٧- د.فيصل عبد الرحمن علي طه- مياه النيل.. السياق التاريخي والقانوني ٢٠٠٥- ص ٢٠.

٨- د.فيصل عبد الرحمن علي طه- المرجع السابق نفسه ص ١٣٩-١٤٤.

٩- مشكلة المياه بين إسرائيل ودول المواجهة-بحث غير منشور- كلية القيادة والأركان السودانية.

١٠- المرجع السابق نفسه.

١١- العرب وأفريقيا — واقع العلاقات وآفاق تطويرها-القيادة القومية- هيئة الأبحاث القومية.

